

Distr.: General
12 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من
ممثلي الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان
وكازاخستان، لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج بند
بعنوان "التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون" في جدول الأعمال
المؤقت للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ترفق طيه مذكرة إيضاحية
(المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني) للعرض على الجمعية العامة في دورتها الرابعة
والستين.

وسنكون ممتنين لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق
الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

(توقيع) فيتالي. شوركين

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

لدى الأمم المتحدة



(توقيع) أليشر. فوهيدوف
الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) زانغ. ييسوي
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيروودجيدين. أسلوف
الممثل الدائم لجمهورية طاجيكستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كوبانيشييك توكتونوف
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بيرغانيم أيتيموفا
الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

مذكرة إيضاحية

وقع الإعلان المنشئ لمنظمة شانغهاي للتعاون في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ رؤساء الاتحاد الروسي، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان .

وتتبع دول منغوليا وجمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية إيران الإسلامية بمركز مراقب لدى المنظمة.

ويعيد ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون التأكيد على التزام الدول الأعضاء بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وكذلك قواعد القانون الدولي ومبادئه التي تنص على صون السلم والأمن الدوليين وتنمية علاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون بين الدول.

وتتمثل أهداف المنظمة فيما يلي:

- تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء؛
- تشجيع التعاون الفعال في مجالات كالشؤون السياسية، والتجارة، والاقتصاد، والعلم، والتكنولوجيا، والثقافة، والتعليم، والطاقة، والنقل، والبيئة، وغيرها من المجالات؛
- تعزيز الجهود لضمان وصيانة السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وبناء نظام دولي سياسي واقتصادي ديمقراطي وعادل ورشيد.

ومجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون هو الهيئة الإدارية العليا للمنظمة. ويحدد المجلس الأولويات والمجالات الرئيسية لأنشطة المنظمة، ويتخذ قرارات بشأن القضايا الأساسية الخاصة بإجراءات المنظمة الداخلية وعملها، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى وينظر في المشاكل الدولية الأكثر إلحاحاً.

وبهدف تنفيذ الأهداف والمهام المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، أنشئت الهيئات التالية: مجلس رؤساء حكومات (رؤساء وزارات) الدول الأعضاء في المنظمة الذي يصادق على ميثاقها وينظر في القضايا الرئيسية المتعلقة أساساً بمجالات تنمية التعاون داخل المنظمة، وخاصة في الميدان الاقتصادي، ويتخذ قرارات بشأنها؛ مجلس وزراء خارجية المنظمة؛ واجتماعات مسؤولي وزارات ووكالات الدول الأعضاء في المنظمة (بما في ذلك الوزراء المسؤولون عن التجارة الخارجية والنقل والتعليم والثقافة والدفاع وغير ذلك).

كما يعقد مسؤولو وكالات إنفاذ القانون والجمارك، وقضاة المحاكم العليا وقضاة التحكيم، والمدعون العامون اجتماعات منتظمة.

وهناك لجان لكبار المسؤولين وأفرقة عاملة للخبراء تنشط داخل اجتماعات مسؤولي الوزارات والوكالات.

ومجلس المنسقين الوطنيين للدول الأعضاء هو الهيئة التي تنسق الأنشطة الحالية للمنظمة، والتعاون فيما بين وزارات ووكالات الدول الأعضاء.

وتعمل الهيئات الدائمة التالية للمنظمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤:

- أمانة منظمة شانغهاي للتعاون في بيجين: ويشغل السيد بولات نورغالييف، ممثل جمهورية كازاخستان، منصب الأمين العام للمنظمة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- اللجنة التنفيذية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع للمنظمة في طشقند: ويشغل السيد ميرزاهان سوبانوف، ممثل جمهورية قيرغيزستان، منصب مدير الهيكل منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ويتم تعيين ممثلين دائمين للدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون لدى أمانة المنظمة وكذلك لدى الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

وتتمتع منظمة شانغهاي للتعاون بمركز مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ٢٠٠٤.

وتتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع منظومة الأمم المتحدة في معظم مجالات نشاطها الرئيسي. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي شريكها الرئيسي.

وعلى نفس المنوال، تبدو آفاق العمل المشترك مع منظومة الأمم المتحدة في مجالات حماية البيئة والشؤون الإنسانية والهجرة جد واعدة.

ووقعت منظمة شانغهاي للتعاون واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة تفاهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بهدف تعزيز الإطار المؤسسي للتعاون بين المنظمة وهيئات الأمم المتحدة.

وهكذا، فقد تمت تهيئة الظروف الأولية المؤاتية لإرساء تعاون يعود بالفائدة المتبادلة على الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون كليهما. ومع ذلك، من الواضح أنه بغية تعزيز العنصر العملي لهذا التعاون وضمان اتساقه بهدف معالجة المهام المشتركة في المجال الاقتصادي الاجتماعي، من الضروري جعل العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة علاقة منهجية بدرجة أكبر. وهذا هو هدف قرار الجمعية العامة الذي يرفق مشروعه طي هذا (انظر المرفق).

مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٨/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي قررت بموجبه منح منظمة شانغهاي للتعاون مركز مراقب لدى الجمعية العامة؛

وإذ تشير أيضاً إلى أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون على الصعيد الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني؛

وإذ تشير كذلك إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع الأنشطة المضطلع بها في إطار التعاون الإقليمي لتعزيز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أن منظمة شانغهاي للتعاون تضم في عضويتها بلداناً تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى قرارها ٢١٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الذي اقترحت من خلاله أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الحوار مع منظمات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وأن تزيد دعمها لتلك المنظمات التي تضم في عضويتها بلداناً تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتشمل جهودها مساعدة أعضائها على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن إعلان إنشاء منظمة شانغهاي للتعاون يؤكد التزام دولها الأعضاء بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وكذا المبادئ والقواعد المعترف بها عالمياً في القانون الدولي؛

واقتراناً منها بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون يساعد على تعزيز أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها؛

١ - ترحب بأنشطة منظمة شانغهاي للتعاون الهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات، كالتجارة والتنمية الاقتصادية، والطاقة، والنقل، والزراعة، والصناعة الزراعية، وتنظيم الهجرة، وقطاع المصارف والمالية، والاتصالات، والتعليم، والصحة العامة، وحماية البيئة، والحد من خطر الكوارث الطبيعية، والمجالات الأخرى ذات الصلة؛

٢ - تشدد على أهمية تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون ونقترح ، لهذا الغرض، أن يتشاور الأمين العام للأمم المتحدة بصورة منتظمة مع الأمين العام لمنظمة شانغهاي للتعاون عبر المحافل والأشكال القائمة بين الوكالات، بما في ذلك التشاور سنوياً بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية؛

٣ - تقترح أن تتعاون الوكالات المتخصصة، والمؤسسات والبرامج والصناديق الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، مع منظمة شانغهاي للتعاون من أجل التنفيذ المشترك للبرامج بما يحقق أهدافها، وتوصي، في هذا الصدد، بأن يشرع رؤساء هذه الوكالات في إجراء مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها ----- تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها ----- البند المعنون "التعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة شانغهاي للتعاون".